Document: EB 2018/124/R.40
Agenda: 11
Date: 14 August 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani K. Muthoo
مدير
شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Torben Nilsson
كبير أخصائي الانخراط العالمي
رقم الهاتف: 2447 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.nilson@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2018

للاستعراض

المحتويات

أولا – مقدمة **6**

ثانيا – الخلفية **6**

ثالثا – الزراعة الأسرية في سياق جدول أعمال 2030 والصندوق الدولي للتنمية الزراعية **7**

رابعا – الهدف المتوخى من عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية **8**

خامسا – وضع خطة عمل وهيكل حوكمة **9**

سادسا – بدء تنفيذ عقد الزراعة الأسرية **9**

سابعا – التمويل **10**

ثامنا – الإبلاغ **10**

الملحق – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 239/72

أولا – مقدمة

1- يتمثل الغرض من هذه الوثيقة في إحاطة المجلس التنفيذي للصندوق بتفاصيل عن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) وطلب رأيه في المراحل المبكرة لوضع خطة عمل لتنفيذ عقد الزراعة الأسرية، وتشكيل لجنة توجيه دولية، وإعداد التقارير اللازمة، وغير ذلك من مهام ذات صلة.

ثانيا – الخلفية

2- **السنة الدولية للزراعة الأسرية.** تم إعلان 2014 سنة دولية للزراعة الأسرية. وقد قدم الصندوق دعما فعالا أثناء العملية التي سبقت هذا الإعلان وفي مرحلة التنفيذ الفعلي للسنة الدولية للزراعة الأسرية التي نجحت في زيادة الوعي العالمي بشأن الدور المهم للزراعة الأسرية في الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية. وتغطي الوثيقة بعنوان "Legacy of IYFF 2014 and the Way Forward"[1] أهم نتائج السنة الدولية للزراعة الأسرية وتدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ التوصيات الناتجة عن المشاورات الموسعة بشأن السياسات التي عقدت خلال سنة الزراعة الأسرية. وكانت منظمة الأمم المتحدة قد خصصت سنة 2014 للزراعة الأسرية، مما مكنها من وضع الزراعة الأسرية في صميم السياسات الزراعية والبيئية والاجتماعية والمساعدة في تحديد الاحتياجات وفرص تعزيز الالتزام السياسي تجاه الزراعة الأسرية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

3- **اعتماد قرار من جانب منظمة الأمم المتحدة.** في 20 ديسمبر/كانون الأول، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 239/72 الذي أعلنت بموجبه الفترة 2019-2028 عقدا للزراعة الأسرية. (راجع الذيل للاطلاع على النص الكامل للقرار).

4- تم اعتماد القرار بالإجماع عقب إطلاق حملة ناجحة بقيادة حكومة كوستاريكا والمنتدى الريفي العالمي وبدعم فعال من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومجموعة من الشركاء الآخرين. وقد صادقت على القرار 104 دول أعضاء، مما يثبت مدى أهمية الزراعة الأسرية في تشجيع التحول الريفي المستدام والشامل وتحقيق أهداف جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

5- ويدعو قرار الأمم المتحدة صراحة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق إلى قيادة تنفيذ عقد الزراعة الأسرية بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تحديد ووضع الأنشطة والبرامج الممكنة، وذلك في حدود المهام المنوطة بتلك المنظمات والموارد المتاحة ومن خلال المساهمات الطوعية، حسب الضرورة.

6- **دور الزراعة الأسرية.** في عام 2014، أقرت منظمة الأمم المتحدة أن الزراعة الأسرية هي أهم أشكال الإنتاج الغذائي والزراعي في البلدان المتقدمة والنامية. إذ تنتج أسر المزارعين، بما في ذلك صيادو الأسماك والرعاة في جميع الأقاليم والمناطق الإحيائية حول العالم، ما يزيد على 80% من قيمة الغذاء حول العالم.[2]

[1] انظر IYFF Legacy and Way Forward Document.

[2] انظر FAO (2014), The State of Food and Agriculture: Innovation in family farming.

وتدير الأسر أكثر من 90% من جميع المزارع حول العالم (ما يزيد على 500 مليون مزرعة) والتي تعتمد أساسا على العمالة الأسرية، وتشكل المزارع الصغيرة (أقل من هكتارين) 84% من جميع المزارع. [3]

7- **الزراعة الأسرية وزراعة الحيازات الصغيرة.** بالرغم من وجود عدة تعاريف للزراعة الأسرية تختلف حسب البلد المعني، من المفهوم في الأساس أن الزراعة الأسرية يقصد بها طبيعة إدارة أو ملكية المزرعة ونوع العمالة بها. وحسب التعريف العملي للزراعة الأسرية الذي وافقت عليه لجنة التوجيه الدولية المعنية بالسنة الدولية للزراعة الأسرية، فإن "الأسرة ترتبط بالمزرعة، وتتطوران معا ولهما وظائف اقتصادية وبيئية وإنتاجية واجتماعية وثقافية".[4] وفي الإطار نفسه، يشير فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية[5] إلى زراعة الحيازات الصغيرة بأنها النشاط الزراعي الذي تمارسه الأسرة بالاستعانة بعمالة تنتمي معظمها أو جميعها للأسرة وتستمد منه نسبة كبيرة ولكن متغيرة من دخلها إما في صورة عينية أو نقدية". ويتضمن هذا النوع من الزراعة زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات والحراجة ومصايد الأسماك الحرفية. وتدار هذه الحيازات من جانب مجموعات من الأسر التي ترأس النساء جزءا كبيرا منها، وتضطلع النساء بأدوار مهمة في أنشطة الإنتاج والتجهيز والتسويق في هذه المزارع. وقد تكون الاختلافات والتصنيفات المستخدمة في فرادى البلدان على أساس حجم المزارع فقط غير دقيقة. وبوجه عام، يشيع استخدام مصطلح الزراعة الأسرية في الأميركتين وغرب إفريقيا، بينما يعد مصطلح زراعة الحيازات الصغيرة أكثر شيوعا في آسيا. ومن الناحية العملية، يوجد تداخل كبير بين مفهومي الزراعة الأسرية وزراعة الحيازات الصغيرة في معظم البلدان.

ثالثا – الزراعة الأسرية في سياق جدول أعمال 2030 والصندوق

8- **زراعة الحيازات الصغيرة وجدول أعمال 2030.** أكد جدول أعمال 2030 على أهمية دور زراعة الحيازات الصغيرة في التنمية المستدامة، لا سيما هدف التنمية المستدامة رقم 2-3: "مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030". وفي الإطار نفسه، ينص الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 على أن "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمثلان شرطا أساسيا للتنمية المستدامة".[6]

9- **زراعة الحيازات الصغيرة في صميم مهام الصندوق.** وفقا لاتفاقية تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ينبغي أن يركز الصندوق على إنتاج الغذاء في البلدان النامية وتحسين مستوى التغذية بين السكان الأكثر فقرا. ويؤكد الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 على أن الصندوق سيعمل على الاستثمار في السكان الريفيين وتمكين التحول الريفي الشامل والمستدام، لا سيما من خلال النمو المدفوع بزراعة الحيازات

[3] انظر نفس المصدر.
[4] انظر IYFF+10 website.
[5] انظر (2013), Investing in Smallholder Agriculture for Food Security High-level Panel of Experts.
[6] انظر Ministerial Declaration of the High-level Political Forum 2018.

الصغيرة. وفي الفترة الأخيرة، أقرت الدول الأعضاء في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بأهمية دور الصندوق في دعم زراعة الحيازات الصغيرة وتحقيق الأمن الغذائي ورفع مستويات الدخل والتغذية. وعلى هذه الخلفية، وبفضل خبرة الصندوق وسجل أدائه في هذا المجال على مدار 40 عاما، يمتلك الصندوق، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين، القدرات اللازمة للمضي قدما في تنفيذ عقد الزراعة الأسرية.

رابعا – الهدف المتوخى من عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

10- الهدف من عقد الزراعة الأسرية تركيز جهود المجتمع الدولي – بما في ذلك الحكومات (الوطنية والمحلية)، والبرلمانيون، والمنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة والكيانات المعنية الأخرى المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والآليات الدولية الأخرى، والهيئات الإقليمية، والأكاديميون، والمؤسسات البحثية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص – على تعزيز وضع الزراعة الأسرية في السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على جميع المستويات، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- وتجري في الوقت الحالي مناقشة أهداف العقد التالية بين الشركاء الرئيسيين، وسيتم عرضها على لجنه التوجيه الدولية للنظر قبل نهاية العام:

(أ) الوصول إلى فهم أفضل وزيادة الوعي العام بشأن الاحتياجات والمعوقات المرتبطة بالزراعة الأسرية ودورها الأساسي في توفير الغذاء للإنسان، وخلق الوظائف، والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي والطبيعي، ووقف تراجع التنوع البيولوجي، وتشجيع الابتكار، وتعزيز السلام، ومكافحة تغير المناخ. والنظر في وضع الزراعة الأسرية والمصائد والحراجة نظرا لارتباطها بالأمن الغذائي والاستدامة والتنمية المستدامة العادلة.

(ب) تحسين أطر السياسات والأطر القانونية الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية، ودعم صياغة السياسات التي يلزم تنفيذها لتحقيق استدامة الزراعة الأسرية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية والتي تراعي طبيعة الزراعة ومدى أهميتها في مختلف النظم الغذائية.

(ج) تسريع وتيسير التنسيق بين الجهود الجارية لمختلف الأطراف الفاعلة في جميع القطاعات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وتعزيز التعاون بينهم بغرض دعم الزراعة الأسرية والقضاء على الفقر الريفي، لا سيما التعاون بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون بين المزارعين، وتشجيع هذه الأطراف على المشاركة في تعبئة الموارد على نحو منسق.

(د) تشجيع التدابير الجماعية، ودعم منظمات المنتجين وجمعيات المزارعين والتعاونيات الزراعية بغرض تعزيز جهود تمكين الأسر الزراعية اجتماعيا واقتصاديا وتنمية قدراتها في مجال ريادة الأعمال والتفاوض.

(هـ) حماية مستقبل الزراعة الأسرية من خلال تمكين الشباب من الاستفادة من سياسات وبرامج التنمية الريفية بشكل أكبر، والبنية التحتية، والسلع والخدمات العامة، وذلك بغرض تشجيعهم على أن يبقون في الريف ويصبحون عاملا مساعدا للتنمية الريفية المستدامة.

(و) تشجيع التدابير الحاسمة والأدوات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في نظم الغذاء والإنتاج الزراعي، وتمكين النساء من خلال زيادة قدرتهن على الوصول إلى المعلومات والموارد الإنتاجية والمالية (لا سيما الأرض) والأصول الأخرى والاستفادة من سياسات الحماية الاجتماعية.

خامسا – وضع خطة عمل وهيكل حوكمة

12- **التعاون بين الوكالات التي يقع مقرها في روما.** كما ذكر آنفا، يدعو قرار الأمم المتحدة بشأن عقد الزراعة الأسرية منظمة الأغذية والزراعة والصندوق إلى قيادة عملية التنفيذ. لذلك من منطلق استمرار التعزيز التعاون بين وكالات روما بشكل أعم، يعمل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة عن كثب[7] ويجريان مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الأخرى التي شاركت في حملة عقد الزراعة الأسرية بغرض تحديد منهج العمل الأفضل خلال الفترة القادمة.

13- **وضع خطة عمل.** يوجد اتفاق عام بين الشركاء الرئيسيين على أهمية وضع خطة عمل محكمة للاسترشاد بها في تنفيذ عقد الزراعة الأسرية. وقد تشكل هذه الخطة أيضا أساسا لتحديد الأنشطة الأساسية، وتعبئة المساهمات الطوعية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وتحديد مؤشرات النجاح، ومراقبة التقدم المحرز وعرض التقارير ذات الصلة على الأطراف المعنية. وتجري حاليا مناقشة محتويات الخطة وهيكلها، ومن المتوقع الانتهاء من وضعها قبل نهاية عام 2018.

14- **تشكيل لجنة توجيه دولية.** لضمان اتباع نهج شامل ومنظم نحو تنفيذ عقد الزراعة الأسرية، تجري حاليا مشاورات بغرض تشكيل لجنة دولية لتوجيه عملية تنفيذ عقد الزراعة الأسرية.

15- بالرغم من أن المفاهيم المتعلقة باختصاصات لجنة التوجيه وهيكل حوكمتها لا تزال في مرحلة التكوين، سيتمثل الغرض العام من اللجنة في المشاركة في وضع وتنفيذ فعاليات عقد الزراعة الأسرية، ومراقبة الأنشطة ذات الصلة، وتقديم الإرشاد اللازم لعمل أي تعديلات مطلوبة خلال مرحلة التنفيذ. وستضطلع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق بدور أمين سر لجنة التوجيه.

16- وسيكون ضمن أعضاء اللجنة ممثلون عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق، ومجموعة من الدول الأعضاء الممثلة لمختلف الأقاليم، ومنظمات الفلاحين العالمية والإقليمية. كذلك ستتم دعوة برنامج الغذاء العالمي للمشاركة. ولضمان فعالية وكفاءة عمل اللجنة، لن يتجاوز عدد الأعضاء 20 عضوا تقريبا.

سادسا – إطلاق عقد الزراعة الأسرية

17- تخطط منظمة الأغذية والزراعة والصندوق وغيرها من الشركاء إطلاق عقد الزراعة الأسرية رسميا من خلال عقد مؤتمر رفيع المستوى في روما في أوائل عام 2019.

18- وسيكون هذا المؤتمر انعكاسا لمجموعة من العمليات ذات الصلة، بما في ذلك نتائج الندوة الدولية بشأن الابتكار الزراعي في الزراعة الأسرية المزمع عقدها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

[7] تم تحديد شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف بالصندوق وشعبة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمنظمة الأغذية والزراعة كجهتي اتصال لأغراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

سابعا – التمويل

19- ستتحدد الاحتياجات التمويلية لتنفيذ عقد الزراعة الأسرية بمجرد وضع جميع الأنشطة والجداول الزمنية التي ستنطوي عليها خطة العمل. وستكون هناك حاجة للتمويل أيضا بغرض تمكين لجنة التوجيه كي تكون بمثابة آلية الحوكمة الرئيسية لتنفيذ عقد الزراعة الأسرية.

20- وفي الوقت نفسه، وكما ورد في قرار الأمم المتحدة، فإن أي مساهمات طوعية لدعم تنفيذ عقد الزراعة الأسرية ستكون موضع ترحيب. ويأمل الصندوق في تلقي مساهمات طوعية في صورة تمويل متمم يمكن تخصيصه لاحقا لتنفيذ أنشطة محددة في خطة العمل.

21- فضلا عن ذلك، يمكن تمويل بعض الأنشطة من خلال المنح المتاحة من الصندوق في حالة اتساق هذه الأنشطة مع سياسة تمويل المنح والأولويات الاستراتيجية ذات الصلة. كذلك سيخصص الصندوق موارد عينية، بما في ذلك موظفون من الصندوق ومبالغ محدودة من الميزانيات الإدارية (لسفر الموظفين وتنظيم المؤتمر الدولي المزمع عقده في أوائل عام 2019 على سبيل المثال).

ثامنا – الإبلاغ

22- بموجب قرار الأمم المتحدة، يعرض الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة تقريرا مشتركا كل عامين على الأمين العام للأمم المتحدة بغرض إخطار الجمعية العمومية بالتقدم المحرز خلال عقد الزراعة الأسرية. وسيتم عرض التقرير الأول في عام 2020، وسيركز على أولويات العامين الأوليين والتدابير التي يتعين اتخاذها خلال الفترة 2019–2020.

23- كذلك سيحيط الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة هيئاتهما الرئاسية علما بالتقدم المحرز بشكل دوري، إلى جانب الاسترشاد بتوجيهاتها خلال مرحلة التنفيذ. ومن المقترح عرض تقرير عن التقدم المحرز على المجلس التنفيذي للصندوق ومجلس منظمة الأغذية والزراعة على أساس سنوي اعتبارا من عام 2019.

24- واتساقا مع الأهداف المتوخاة من عقد الزراعة الأسرية، ستتم دعوة الدول الأعضاء إلى عرض تقارير على لجنة التوجيه الدولية بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأنشطة المقررة في إطار عقد الزراعة الأسرية كوسيلة لدعم عمليات التحليل المشترك وتبادل المعرفة. وستستند التقارير الدورية التي تصدرها أمانة اللجنة إلى التقارير التي تقدمها البلدان بشأن ما حققته من إنجازات وتدابير.

الدورة الثانية والسبعون
البند 25 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017

[*بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/426)*]

239/72 – عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019 – 2028)

إن الجمعية العامة،

إذ تعترف بنجاح السنة الدولية للزراعة الأسرية، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها 222/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 ونُفذت في عام ٢٠١٤، والتي أبرزت دور الزراعة الأسرية والرعي وصغار المزارعين في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

وإذ ترحب بإحراز العديد من البلدان تقدما كبيرا في وضع سياسات عامة لصالح الزراعة الأسرية، بما في ذلك تشكيل لجان وطنية للزراعة الأسرية، ووضع سياسات للإدماج المالي لصغار المزارعين، من قبيل القروض الائتمانية الصغيرة الحجم، وإذ تعترف بالدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في تحسين التغذية وضمان الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتحقيق الاستدامة البيئية، والمساعدة في معالجة الهجرة،

وإذ تشير إلى إنشاء قاعدة معارف الزراعة الأسرية، وإذ تسلم بأن تبادل المعارف والبيانات يساهم في حوار السياسات وصنع السياسات من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمزارع الأسرية،

وإذ تسلم بالدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم الرعاة والمزارعون الأسريون، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، وإذ تسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية التنمية القائمة على الابتكار ودعم مباشرة الأعمال الحرة الجماعية والابتكار، وإذ ترحب بتكنولوجيات الزراعة المستدامة الجديدة التي يمكن أن تسهم في انتقال أصحاب الحيازات الصغيرة من زراعة الكفاف إلى الإنتاج التجاري الابتكاري، على نحو يساعدهم في تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ودر فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تسلم أيضا بالصلة الوثيقة بين الزراعة الأسرية، وتعزيز وحفظ التراث التاريخي والثقافي والطبيعي، والعادات والثقافة التقليدية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في مناطق ريفية،

وإذ تؤكد دور مختلف أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في دعم الزراعة الأسرية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مصائد الأسماك المستدامة ومزارع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد عقدت الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمرها الإقليمي لأوروبا، في فورونيز، الاتحاد الروسي، في أيار/مايو ٢٠١٨، بالتركيز على مسائل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك روابطها بتغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 84/1989 المؤرخ 24 أيار/مايو 1989،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[1] وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعدُ صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

---

(1) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ – 21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تشير إلى إعلان العقد 2016-2025 باعتباره عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية[3]، استنادا إلى إعلان روما عن التغذية[4] وإطار العمل المصاحب له[5]،

وإذ تشير أيضا إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة، وأن تخصيص الموارد اللازمة لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة، ودعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بأساليب تشمل تحسين رفاه المزارعين،

وإذ تسلم بأن 815 مليون شخص في جميع أرجاء العالم ما زالوا يعانون من الجوع، وأن انتشار أشكال أخرى من سوء التغذية لا يزال كبيرا في بعض مناطق العالم، وإذ تؤكد الدور الهام الذي تؤديه المزارع الأسرية في إنتاج أكثر من ٨٠ في المائة من أغذية العالم من حيث القيمة،

وإذ تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة عموما والزراعة الأسرية والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وإذ تحث على اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية تشجع المشاركة الشاملة للمزارعين، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعون الأسريون، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وإذ تؤكد من جديد أيضا الدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد في هذا الصدد أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية،

وإذ تشدد على ضرورة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وإذ تسلم بأن السياسات والبرامج التي تشجع على الابتكار فيما يتعلق بالمزارع الأسرية يجب أن تقترن بسياسات تعزز التنمية الريفية الشاملة، بغية توفير عمالة إضافية أو بديلة وفرص توليد الدخل في المناطق الريفية،

---

(3) القرار 259/70.

(4) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB/136/8، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ تسلم بالآثار الإيجابية للتعاون في أوساط المزارعين الأسريين من خلال مبادرة التعاون فيما بين المزارعين، باعتباره عنصرا أساسيا لإنشاء بيئات مؤاتية لدعم تبادل الخبرات والمعارف لتوسيع نطاق الحلول التقليدية والابتكارية ذات الصلة، الفعالة من حيث التكلفة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإدراكا منها أن تغير المناخ يشكل تهديدا عاجلا بالنسبة للمجتمعات البشرية والكوكب قد لا يمكن عكس اتجاهه، وأنه يؤثر تأثيرا خطيرا على الزراعة في جميع أرجاء العالم وأن دعم الزراعة الأسرية يمكن أن يسهم في مكافحة تغير المناخ وفي زيادة القدرة على التكيف مع آثاره الضارة وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية،

وإذ تشير إلى ضرورة تعزيز جهودنا الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية والتركيز على صغار المزارعين والمزارعات، وكذلك على التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين، وضرورة تشجيع البلدان على تنشيط الشراكات العالمية،

وإذ تسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الزراعة الأسرية والتصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي من خلال تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة والسياسات الابتكارية والدراية والموارد،

1 - ***تقرر*** إعلان الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة؛

2 - ***تشجع*** جميع الدول على وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية وتبادل تجاربها وأفضل ممارساتها في مجال الزراعة الأسرية مع الدول الأخرى؛

3 - ***تهيب*** بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى قيادة تنفيذ العقد، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها تحديد ووضع الأنشطة والبرامج الممكنة، وذلك في نطاق ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة لها ومن خلال تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

4 - ***تدعو*** الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى تقديم دعم فعال لتنفيذ العقد، بوسائل منها تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

5 - ***تدعو*** الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة عن تنفيذ العقد، بالاستناد إلى تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجلسة العامة 74
20 كانون الأول/ديسمبر 2017